

فكرة أمام محافظ تعز



محمد عبدالله قائد

أكثر ما يلاحظ في محافظة تعز غياب المنتفعات والحدائق ومواقف السيارات داخل الحواري ليس لأن المساحة غير موجودة ولكن لأن لدينا جهات اختصاص لاتعمل ولا حتى تفكر لذلك فهي لاتخطط ولا تنفذ إلا ما ييلي عليها ولهذا نجد أن معظم المشاريع سفلة الشوارع العامة أو رصف أحجار في داخل الحواري.

مثلاً منطقة الجميلية هناك من السكان محرومون من وصول الماء إلى منازلهم لفترات تتراوح بين الستين يوماً والسبعين يوماً وخلالها يظل المواطنون يعانون أشد المعاناة بسبب أن بوابير الوايات لاتستطيع الدخول إلى جوار منازلهم فيضطر البعض للدفع أكثر مما يجب لأخذ بيب أكثر طولاً وتوصيلات تصل إلى الثمانين متراً تقريباً ليتمكنوا من ادخال الوايات بينما لا يستطيع البعض الآخر باعتبار أن منازلهم تبعد بمساحة أكبر من ذلك حارة جامع نصار مثال للمعاناة ويمكن أن تتحول إلى حارة نموذجية لو أن جهات الاختصاص ومعها المجلس المحلي في المبرية نزولوا واستمعوا إلى معاناة الناس ورفعوا بتقاريرهم للإحافظ الأستاذ/ شوقي أحمد

هائل بحاجه المنطقه إلى توسعة الشارع من خلال أخذ متر واحد أو مترين عرضاً من سور طويل ممتد من الدخول وعلى طول مالا يقل عن ثمانين متراً ليس بجواره أي بناء ولن تضر جهات الاختصاص إلى هدم منازل أو تعكر صفو الحياة بل أن الأمر مجرد محاولة مع الملاك إذا ثبت أن لديهم بضائع تملك بالمساحة المحددة يتم تعويضهم بما لا يضرهم ويجسب سعر الزمان والمكان وفي هذه المنطقه الأسعار غير مخيفه ومعقولة جدا تستطيع المحافظة أن تعوض مقابل ذلك بل ويمكنها أن تستغل هذا الموقع إذا قامت بالشراء لأن تجعل منه حديقة رائحة لأبناء الحارة ومساحة لمواقف السيارات التي يضطر أصحابها إلى إيقافها في الشارع العام مما يسبب الازدحام والارباك في هذا المكان خاصة حينما تتوقف حركة السير في شارع مسجد التوحيد ويتحول الخط من أمام جامع نصار.

وينبغي أيضاً أن يتم التعامل بشك جدي مع هذه المقترحات وعلى وجه الخصوص بعد أن تم الاعلان عن تعز عاصمة للثقافة الأمر الذي يجعلنا نضع مقترحاتنا على الأخ المحافظ لعلها تجد طريقها للحل.

لقد وضعت مثالا لذلك حارة جامع نصار ليس رغبة أن تحل مشكلة هذه الحارة فقط بل جميع الحارات التي تعاني من نفس المشكلة ثم أن على جهات الاختصاص أن تجعل من مديريات مدينة عن القدوة في ذلك حيث تشاهد في كل مديرياتها حديقة ومتنفساً ومواقف سيارات جعلها تبدو بشكل أكثر روعة وأكثر جمالا. الجميلية يمكن أن تتحول إلى مكان جميل لو تم شراء مثالا لذلك حارة جامع نصار إلى منتفعات زعماء قيادة المجالس المحلية في كل منطقة وإذا ماتت هذه النتيجة فإن الناس سيغضبون بسعادة بالغة أكثر من سعادتهم بأي احتفالات موسمية تقام على مدار السنة. أيها السادة جهات الاختصاص في المكاتب التنفيذية أو في المجالس المحلية مالم يمكن تحقيقه في ظل قيادة الأستاذ/ شوقي أحمد هائل من الصعب تحقيقه فيما بعد ولذلك على الجميع أن يستغل رغبة المحافظ بالتغيير في أن تظهر محافظة تعز كأنموذج يحتذى به ولتكن المشاركة جماعية ولو بفكرة مكتوبة أو بمقترح يرسل على إيميل الأخ المحافظ أو بمقالة يكتبها أي صحفي وبالأماكن أيضاً للفقراء، العزيز أن يكتب أفكاره إليها في صحيفة نيا الحقيقة ويتعهد نحن بالنشر طالما أن الهدف من وراء ذلك المصلحة العامة.

أتمنى على الأخ المحافظ أن يوجه المجلس المحلي بمديرية صالة بالنزول الميداني إلى المنطقة المذكورة بهذا وأن يعملوا على الحل السريع خاصة وقد تم الاعلان عن مناقصة رصف الأحجار للطريق في نفس المكان ولكن لم يتم الأشارة إلى توسعته علما أن توسعة الطريق هنا أهم وأفضل لأبناء المنطقة من عملية الرصف وما أروع أن يتم التوسعة والرصف معا.

منطق القوى السياسية في المعارضة غير منطقتها في السلطة... الجماعة مثلاً



أمين إسماعيل الشيباني

«الضرورات تقدر بقدرها» وتتكاثر مواقع الانزلاق إلى شبهة الربا.

ثالثاً: إذا كان الشرط الخبيث لصندوق النقد الدولي للحصول على القرض هو إلغاء الدعم للمشتقات النفطية والطاقة وربما غيرها.. وأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار «كفرض عين» على كل مواطن قلمنا لا تلجأ الحكومة المصرية إلى أقصر الطرق متجنبة الاقتراض وتتوجه مباشرة إلى رفع الدعم وهو ما سيحقيق إعادة التوازن بين نققاتها ومواردها وبالتالي تصحيح الاختلال في موازنتها كون ذلك المبرر للاقتراض.. طالما والنتيجة واحدة في كلتا الحالتين وهي ارتفاع الأسعار كقرض عين.. مع الاختلاف أن هذه النتيجة حصلت بالاعتماد على الإجراء الاقتصادي الداخلي (رفع الدعم) بدلاً من اللجوء إلى الخارج والاقتراض من الصندوق.

لذلك ما أثاره لدي موضوع قرض صندوق النقد الدولي لمصر وموقف التيارات الإسلامية والجماعة بشكل خاص من هذا القرض عند وصولهم إلى السلطة التشريعية أولاً (مجلس الشعب) وبعد وصولهم إلى رأس السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية) ثانياً ومن المتوقع أن تكون هناك الآلاف من التساؤلات والملاحظات قادمة في الطريق لدى الكثيرين مع وصول الجماعة الإسلامية إلى الحكم ومعالجتها معضلات الاقتصاد والبطالة والفساد والسياسة في مجتمعاتهم في ظل غموض ذلك في أدبياتهم.. فكما كتب الدكتور خالد الحروب - كاتب وباحث فلسطيني في كمبريدج - في صحيفة الاتحاد الإماراتية الصادرة بتاريخ ١٠-٩-٢٠١٢م الصفحة ٣٣.. بما نصه :-

« الحركة الإسلامية المعاصرة ومنذ تأسست حركة «الإخوان المسلمين» في الربع الأول من القرن العشرين، وحتى الآن اهتمت بالتنظيم على حساب التطوير، وكسرت جهودها وأوقاتها ومواردها في إقامة منظمات وحركات كبيرة، لكن من دون أن تقيم بنات فكرية سياسية واجتماعية وديستورية متماسكة ومعاصرة تواجه المشكلات الكبرى التي تطرحها مسألة دمج الدين في السياسة».

ويخلص الدكتور الحروب إلى قوله (انتهت الحركة الإسلامية «العالمية» إلى وضع مشوه، وإن كان ظاهرياً يلخصه وجود جسم كبير ومنتصر، لكن بعقل سياسي وفكري متواضع) فهل ما ذهب إليه الدكتور الحروب صحيح... أرجو ألا يكون كذلك، فالموضوع لا يخص الحركة الإسلامية ومعالجتها لمعضلات الحياة اليومية أو يخص جمهورية مصر التي وصلت إلى سدة الحكم فيها.. بل فمثل هذه التساؤلات وكما كتب ناصر الظاهري في جريدة الاتحاد الإماراتية الصادرة في ٩-٩-٢٠١٢م الصفحة الأخيرة «أن الأمر سيكون إسلامية إلى أماكن صنع القرار».. وهو سيكون مشاعاً أكثر في وطننا اليمن مع وضوح «العلاقة بين ثورتنا مصر واليمن» كما جاء في عنوان مقال الأستاذ أسكندر الاصبحي في جريدة ٢٦ سبتمبر الصفحة الأخيرة الصادرة بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١٢م.. والذي أكد فيها العلاقة الوثيقة بين ثورتنا سبتمبر ويوليوي.. وانتهى المقال على استحياء بتأكيد تجدد تلك العلاقة حالياً في الثورة الشبابية الشعبية السلمية.. والله أعلم.

قرض صندوق النقد الدولي أيام حكومة الجنزوري بحجة عدم فرض هيمنة الغرب على مصر الثورة.. وبالفعل رفض مجلس الشعب وقتها طلب القرض فيما جاء الموقف مختلفاً بعد تولي مرسي رئاسة الجمهورية وبدات الحكومة تتفاوض بالفعل للحصول عليه..). ويعيد الكاتب لذلك العمود رفعت فياض التذكير بما صرح به بعض قيادي جماعة الإخوان المسلمين وعضو مجلس الشعب المنحل أثناء مناقشة حرية والعدالة أثناء مناقشة طلب حكومة الجنزوري للحصول على ذلك القرض حينها، حيث أعلن الشيخ السيد عسكر القيادي بجماعة الإخوان المسلمين وعضو مجلس الشعب المنحل أثناء مناقشة حكومة الجنزوري في مجلس الشعب ما نصه «أنه يرفض بشدة الحصول على أي قرض من البنك الدولي لأنها تعد إحدى الطرق الربوية..» كما نشر للدكتور محمد علي مقالاً على موقع «إخوان أون لاين» الناطق الرسمي مقالاً أكد فيه «أن الحصول على قروض هو ربا ومخالف للشريعة ولا يجوز الحصول عليه حتى وإن كانت الدولة في حاجة إليه».. ويختتم الكاتب رفعت فياض تساؤله بقوله «فما الذي حدث جعل د.مرسي والحكومة الجديدة تغير موقفها».

وذلك ما لفت انتباهي في صحيفة «الرحمة» المشار إليها.. وأثار لدي العديد من التساؤلات التي لم أجد إجابة تنير ذهني لما ورد فيها رغم أن شعار تلك الصحيفة كما كتب تحت اسمها (إنارة... لا آثاره).. ومن تلك التساؤلات :-

أولاً: لماذا تم التركيز على التبريرات الشرعية للحصول على ذلك القرض في حين أن هناك من الحجج الاقتصادية ما يكفي لتبرير ذلك؟!.. فكما تشير البيانات إلى أن الاحتياطي النقدي لجمهورية مصر خلال عام ونصف انخفض من نحو ٢٤ مليار قبل الثورة إلى نحو ١٥,٥ مليار الآن.. كما أن الاختلالات الهيكلية في ميزانية المدفوعات وموازنة الدولة واضحة ومعترف بها حيث تبلغ نسبة خدمة الدين العام والقرروض الخارجية ٢٥٪ من الموازنة وإذا أضفنا إلى ذلك المرتبات وكلفة دعم الطاقة والمشتقات النفطية فإن النسبة تصل إلى ٧٥٪ من موازنة جمهورية مصر حالياً.. ونمو الدخل القومي ٢٪ تلتهمة الزيادة السكانية البالغة ٢٪ سنوياً أيضاً مما يعني أن النمو الحقيقي يساوي (صفر).. وبالتالي لا وجود لأي ادخار يولده الاقتصاد المصري استخدامه في أي عملية استثمارية.

ثانياً: طالما وأنه لا يجوز اللجوء إلى الاقتراض إلا للضرورة.. وأن تقدر الضرورة بقدرها وبدون أي تجاوز.. فإن الإشكال هنا من الذي يقوم بتقدير الضرورة ويحدد حجم القرض الذي يغطي تلك الحاجة الضرورية وبدون أي تجاوز خشية الوقوع في شبهة الربا؟!.. وعودة إلى قرض صندوق النقد الدولي الذي تطالب به جمهورية مصر فإن حكومة الجنزوري السابقة (وهي حكومة لا خلاف على كفاءتها الاقتصادية العالية) قد حددت القرض المطلوب بمبلغ (٣,٢) مليار دولار.. وهو ما تم رفضه من مجلس الشعب المصري المنحل ذي الأغلبية الإسلامية.. وحالياً تقوم حكومة د. هشام قنديل التي شكلها الرئيس المصري المنتخب الدكتور محمد مرسي القيادي الإسلامي.. بتطلب قرض قيمته (٤,٨) مليار دولار أي بزيادة ١,٦ مليار دولار عما طلبت حكومة الجنزوري.. وباختلاف الرقمن المذكورين باعتقادي تنوه القاعدة الفقهية

للم خلق الإنسان بقلبين في جوفه وقياساً على ذلك لم يخلق بلسانين.. هذه هي طبيعة الأشياء.. ولكن في السياسة يبدو الأمر مختلفاً.. فأي قوة سياسية مهما كان لونها عندما تصل إلى السلطة تستمع منها منطقاً وحججاً لا تسامعها من قبل وقد تكون متناقضة كلياً مع ما كانت تردده وهي في المعارضة..

قادتني المصادفة لشراء إحدى الصحف الصادرة بجمهورية مصر العربية والتي تحمل اسم (الرحمة) العدد رقم (٤١) بتاريخ ٢١ أغسطس الماضي وهي كما يبدو تمثل أحد التيارات الإسلامية التي فازت في الانتخابات النيابية بمصر (مجلس الشعب).. وقد تضمنت العديد من المقالات المدافعة والمبررة لطلب الحكومة المصرية الحالية لقرض صندوق النقد الدولي البالغ (٤,٨) مليار دولار.. وقد جاء في ما نشر ببعض تلك المقالات من آراء وتبريرات لطلب ذلك القرض تأكيداً ما سبق أن كتبه في بداية هذا المقال.. فمن تلك التبريرات:-

١- كتب الشيخ علاء سعيد في كامل الصفحة العاشرة من تلك الصحيفة بعنوان «نحن.. وصندوق النقد الدولي» (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) الربا محرم في جميع الأديان السماوية.. لكن الضرورة تقدر بقدرها.. ولا يجوز التعامل بالربا إلا عند هذه الضرورة.. مع الاجتهاد لإيجاد البديل الحللي في الحال.

وأستند الشيخ علاء في ذلك إلى القاعدة الفقهية «الضرورات تبيح المحظورات».. وعلى القاعدة الفقهية «الضرورات تقدر بقدرها» والمقصود بها «أن يكفي باستباحة الحرم للضرورة بالقدر الذي ذهب إليه الضرورة من غير تجاوز» أي بقدر المبلغ الذي عجز المقرض عن الحصول عليه لسد حاجته من مصدر آخر حلال.

٢- كما جاء في الصفحة السادسة من ذات الصحيفة بعنوان (قرض صندوق النقد يثير المخاوف.. رفع الدعم شرط خبيث للحصول عليه.. والتضخم «فرض عين»).

حيث يؤكد الدكتور كمال المحجوب الخبير الاقتصادي «أن الحكومة سترضخ لطلب صندوق النقد الدولي للحصول على القرض البالغ قيمته (٤,٨) مليار دولار حيث ستوافق على الشروط الخبيث برفع الدعم عن نصف الترتولية كالمسولر والبنزين والكهرباء.. ويضيف المحجوب أن الإقدام على هذه سيخلق «كفرض عين» معدلات تضخم تصل إلى مستويات قياسية تثقل كاهل المواطن الذي يتن منذ عام ونصف العام تحت وطأة تدهور اقتصادي متزايد».

٣- عندما تقدمت حكومة الجنزوري السابقة إلى مجلس الشعب بطلب الموافقة على الحصول على قرض صندوق النقد الدولي والذي كان مقداره حينها (٣,٢) مليار دولار تم رفض ذلك من قبل مجلس الشعب المصري المنحل ذي الأغلبية الإسلامية وخصوصاً ممثلي حزب الحرية والعدالة.. فبعد أن تقدمت الحكومة الحالية التي عينها د.مرسي بطلب ذات القرض من صندوق النقد بعد زيادته إلى ٤,٨ مليار دولار تساملت رفعت فياض في عموده ((«سطور جريئة» في الصفحة السادسة من الصحيفة المذكورة إلى ما يلي: كيف سيتم الاقتراض الخارجي مع أن جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة قد عارضوا الحصول على



بصمة حروف

مستهل العام الدراسي



عبدالخالق النقيب

■ ما أن يخطر ببالك العام الدراسي حتى تتبادر إلى ذهنك هالة الإخفاق والإهمال اللامحدود للتعليم في البلاد، لا بد وأك قد سئمت وجبة الغداء على شرف سيل الشكاوى التي يصيها الأبناء العائدون من المدارس، أنت لا تملك إلا أن توجي لهم باهتمامك الفارغ من قيمته الملموسة، تصف الوضع بغير المقبول وتحاول بانسأ أن تكسر رتابة الإحباط التي تعشش على وجوههم، بينما في قرارة نفسك تبدو عاجزاً عن الإتيان لهم بشيء ينتظرونه منك فلا يسمعون إلا مزيداً من الصراخ والزعيق.

■ أشعر بحالة الإنكسار النفسي التي تحيط الطلاب، من هم في الصفوف الأولى سيتأثرون بالناخ المكهرب وأثاره الفادحة للغاية، يذهبون إلى المدرسة لغرض التعليم والتحصيل بعد أن يتم شحذهم على الاستبسال والتحدي في مواجهة كما لو أنهم سيذهبون لقتال الفرس أو الروم، ما أن يصل المستبسل فناء المدرسة يبدأ طابور تقدمه مدرسة وهي تشهر عيها الممتدة مترين وقد استعنت في زخرفتها وتزيينها، أحمر العين سبقه للفصل وحجز الكرسي فيضطر للجلوس على البلاط.

■ كيف يمكن أن يهدأ بالك المعلق بالمستبسل وتذهب أنت لعملك ووظيفتك مرتاح البال والفؤاد، وكيف يمكنك أن تتخيل أن يقضي يوماً دراسياً راتعاً، في حين أن الافتراضات جميعها تحصرك بالمخارجة وتهتف وأنت تمضي في طريق (المخارج أرحم الراحمين، يا الله عدي السنة على خير) المدرس مضرب عن دخول الفصل إما لأنه يطالب بتغيير الإدارة ويرفض الحزب الذي ينتمي إليه المدير وأما صرف العلاوات والتسويات والمعاشات وإلخ المهم أن ستجد لديه في كل عام من الحجج الكفيلة بإقناعك وصد اعتراضك على الإضراب، في نهاية اليوم الحافل يرجع المستبسل (الطالب) إما مريضاً بسبب الجلوس على الأرض، وإما مضروباً من زميله الذي استغل غياب ضابط الفصل، وإما أن يعود وهو في حالة اكتئاب شديدة هذا في حال عدا اليوم على خير ومضت الدراسة بالدهفة، ويصل إلى البيت بوجوم ولا يرغب في التحدث إلى أحد كالخارج من سجن.

■ كارثة أن يضع حق الطالب في التعليم الجيد والبيئة الملائمة ويبقى مشتتاً تأتها بين البيت والمدرسة، فليس باستطاعة الأب وولي الأمر أن يلي له شيء ولا يجد المدرسة بيئة تحقق له تعليم في أبسط الظروف الطبيعية، الأدهى والأمر من كل ذلك في حال أخذتلك الحماية وبلت جهوداً مستتفرتها للبحث عن مسؤول يمكن مخاطبته عن ما يجري، كل سيلقي باللائمة على من هو أعلى منه حتى تصل إلى وزير التربية والتعليم وهناك أيضاً ستجد لديه ما يجعلك تكتشف أنه هو شر البلية ما يضحك

بعيداً عن العنف



عبدالخالق النقيب

■ فقط طالما ظل الصراع السياسي بعيداً عن العنف. لكنها في أسوأ الأحوال قد تتحول إلى صراعات عنيفة وحروب داخلية - قد تكون مدمرة للحاضر والمستقبل - فيما لو كان الصراع السياسي غير مقدر عليه من قبل جماعات أو أطراف أيديولوجيتها العنف المسلح في التوسع والسيطرة..

■ في البلدان التي تمر بمرحلة تحول حرج، تتصارع الأيديولوجيات وتتنافس الإرادات بهدف السيطرة والتمكن من أدوات القوة في المستقبل. تحدث إرهابيات تسيطر على الحالة الراهنة. وفي أحسن الأحوال - عندما توجد كيانات قوية وواعية - قد تتأخر عملية التحول فترة أطول لكنها حتما تحدث وفق التوصل إلى صفقات سياسية ناجحة بين الأطراف المتصارعة.. وذلك

حملة توعوية



شوقي أحمد هائل

■ ادعو الجميع إلى ضبط النفس وترك السلاح والانصياع لميثاق شرف أبناء تعز ونشد على الأجهزة الأمنية باتخاذ كافة الإجراءات لحفظ السكينة العامة ومحاسبة الخارجين عن القانون بأعلى مستويات الحرص والتنبه العالي كما ادعو المواطنين للتعاون مع الأجهزة الأمنية فالجمعات الناجحة والأمنة هي التي يشترك فيها الجميع لنيل العنف كما ادعو الوسائل الإعلامية والكتاب والمدونين لتبني حملة توعوية واسعة المناهضة حمل السلاح والتوعية حول النزاعات وآثارها..

JOIN US ON facebook. CLICK HERE

فيسبوكيات